كلمة ونص

مضبطة اتهامية..!!

محمد حسين

بينما يتحدث الجميع عن «الفساد» وضرورة مكافحته ومحاربته والقضاء عليه يأخذ البعض على الإعلام تسليطه الضوء على التقارير التفتيشية بحجة تشويه السمعة.. فكرامات الناس خط أحمر- كما يقولون-.. وهنا للتوضيح فقط فكلنا يدرك أن التقارير التفتيشية المعتمدة هي مضبطة اتهامية والمتهم بريء حتى تقرر المحكمة ذلك من عدمه كما هي القاعدة القانونية الشهيرة.. ولكن أليس من حق الإعلام تسليط الضوء على تلك الضبوط الاتهامية؟ أليس من حق المفتشين والمحققين علينا الذين قاموا بالتحقيق والتدقيق والتمحيص والسماع إلى أقوال الشهود والمتهمين في رحلة تتجاوز السنة وأحياناً تصل إلى سنوات القول إنهم فعلوا وهذا ما قاموا به عبر نشر تقاريرهم العلنية التي توزع بعد أن تعتمد؟

أليس هذا واجب مهني على الإعلام تقتضيه ظروف المرحلة التي نمرّ بها في ظل الحديث المتصاعد عن الفساد الذي لا يصل إلى غايته بتسمية الفاسدين أو على الأقل المشتبه فيهم بالفساد.. ولو بالأحرف الأولى من أسمائهم؟

من الطبيعي أن تكون كرامات الناس خطاً أحمر ولكن أليس المال العام خطاً أحمر أيضاً؟

في ظل ثورة المعلومات والاتصالات يكثر الحديث عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن الفساد وهناك تكثر الاتهامات وبالأسماء الكاملة ونحن لا نقول إن كل تلك الاتهامات صحيحة ولكن إلى متى يتم التعامل مع الإعلام المهني المسؤول والموضوعي وكأنه قاهر يجب حجب المعلومات عنه؟ أليس الفساد جريمة؟ وهل من المعقول تلك الجريمة ترتكبها الأشباح؟ أليس هناك أجهزة رقابية تتهم وتشير إلى الفاعل؟ هل المطلوب منا الحديث عن فساد بلا فاسدين؟

الشعار: الإشراف قضائي بحت واستعنا بقضاة النيابة للمؤازرة ولم توثق أي مخالفة

٥٧,٥٦ ممن يحق لهم الانتخاب أدلوا بأصواتهم ليختاروا ممثليهم لمجلس الشعب

محمد منار حميجو

أعلن رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات هشام الشعار أن عدد المقترعين بالانتخابات التشريعية التي جرت في الـ١٣ من الشهر الجاري بلغ ٥٠٨٥٤٤٤ من أصل ٨٨٣٤٩٩٤ ناخباً بنسبة مشاركة بلغت ٥٧,٥٦ بالمئة.

وفي مؤتمر صحفي عقده في وقت متأخر من مساء أمس تلا الشعار أسماء الناجحين في الانتخابات التشريعية من جميع المحافظات وفي ما يلي الأسماء بحسب كل محافظة.

ففي محافظة دمشق فئة «أ» وهم عباس عبد الكريم صندوق، عاطف الزيبق، عهد الكنج، مها شبيرو، مني سكر، محمد كاتبي، فرح حمشو، سامر الأيوبي، عمر أوسي، وأخيراً محمد تيسير العجلاني، في حين أسماء الناجحين فئة «ب» وهم أحمد نبيل الكزبري، حسين الطحان، محمد العكام، عارف الطويل، نبيل طعمة، محمد بشير الشربجي، ماري البيطار، محمد جهاد اللحام، عمار بكداش، سمير حجار، محمد حمشو، محمد المسوتي، سامر الدبس، هادي شرف، طريف قوطرش، خليل طعمة، أنس زريع، محمد ماهر البستاني، وأخيراً نورا ماردبروس أريسيان.

وفي ريف دمشق فئة «أ» جورجينا رزق، جمال القادري، موفق جمعة، إلياس مراد، عماد نمور، جميل جبه جي، علي الشيخ، ماجد حليمة، شحادة أبو حامد، وأخيراً محمد خير النادر، أما أسماء الناجحين فئة «ب» فهم أحمد زيتون، زياد سكري، ريمون هلال، محمد سريول، حمزة شاهين، أسامة مصطفى، محمد أسعد، أسامة زيد، وليد مراد، وأخيراً محمد قبنض.

وفي محافظة حلب التي انقسمت إلى دائرتين انتخابيتين: دائرة المدينة والثانية مناطقها ففي الأولى أسماء الناجحين فئة «أ» نهى جانات، أميرة شتيفانو، حسين فرحو، مهند الحاج علي، محمد ربيع قلعجي، حسام قاطرجي، ماهر خياطة، وأسماء الناجحين من فئة «ب» هم محمد ماهر الموقع، معن قنبور، عبد المجيد كواكبي، سلوم السلوم، محمد كعدان مصطفى علبي، محمد درويش، فارس شهابي، نجدت أنزور، جبرانس رانيسيان، الحسن بري، زينب خولة.

أسماء ناجحي مناطق حلب فئة «أ» وهم علي زيدان، جمانة أرمنازي، قاسم حسن محمد الحزوري، محمد فواز، عبد الخلاوي، حسين جاسم الحمد. عمر العاروب، علي العبدة، سهيل العبد الله، حسين حسون، فاضل كعدة، فارس جنيدان، عمر الحسن، عبيد العبيد، حسين الجمعة الحاج قاسم، فهمي حسن، في حين فئة «ب» هم عبد الله وردة، منال الشيخ أمين، عبد الرزاق بركات، آلام بكر، فهد أمين، محمد البطران، علي علي المصطفى، أحمد مرعي، ناصر كريم، عمر الحمدو، حسن شهيد، مجيب الرحمن الدندن، أحمد الحمرا، علي خليل بشار، خلدون عويس.

وفي محافظة إدلب أسماء الناجحين فئة «أ» وهم شيرين اليوسف، فيصل المحمود، خالد الضاهر، أحمد الهلال، غياث قطيني، أحمد قباني، عبد الواحد رزوق، محمد اليوسفي، محمد دعبول، زكوان عاصي، نضال حميدي، في حين ناجحي فئة «ب» وهم يحيى عوض، فاطمة خميس، صفوان قربي، جمال مصطو، محمد جميل أبو صوف، محمد الحسين.

وفي محافظة حمص أسماء ناجحي فئة «أ» وهم سناء أبو زيد، ناجي طعمة، محمد معروف السباعي، رنا سليمان، توفيق اسكندر، محمد رعد، معيوف الذياب، فاديا ديب، سامي أمين، مشعل الحمود، هزار الدقس، في حين ناجحي فئة «ب» وهم جمال رابعة، أحمد كاسر العلي، صالح معروف، وعبد العزيز طراد الملحم، بديع الدروبي، جرجس الشنور، بشار يازجي، محمد شيركو، مهران ماضي، محمد ملحم، محمد سليم الرفاعي، فراس السلوم.

وفي محافظة حماة أسماء الناجحين فئة «أ» وهم غادة إبراهيم، محمد علوش الجبيلي، عبد الرحمن الزكاحي، سلام سنقر، عبد الكريم السبسبي، فاضل وردة، ماهر قاورما، حامد حسن، محمد جغيلي، حسين عباس، بديع الحسين، جميل يوسف، عبد الكريم إسماعيل، حازم حسن، محمود عبد السلام، وأخيراً موفق أبو سمرة، في حين أسماء مرشحي فئة «ب» وهم أيمن محمد ملندي، محمود جوخدار، عبد الكريم الباكير، محمد العلي، خضر الصالح، ماهر جبرة لباد، مازن عزوز، دولات المرشد، وضاح مراد، محمد العجة.

وفي محافظة اللاذقية أسماء مرشحي فئة «أ» عمار الأسد، زهير رمضان، محمد عجيل، باسل سليمان سودان، سمير الخطيب، اسكندر لوقا حداد، مصطفى خير بك، فواز نصور، ونبيل الصالح، في حين أسماء فئة «ب» وهم مازن عمران، أيهم جريكوس، فيحاء طريفي، نزار سكيف، سامر شيحا، سمير نصير، نور الشغري، عدنان الظرف.

وفي محافظة طرطوس أسماء الناجحين فئة «أ» وهم ديمة سليمان، طوني حنا، نورا حسن، خالد خدوج، باسل عيسى، أشواق عباس، الناجحين فئة «ب» وهم أيمن بلال، راني صالح، سائر إبراهيم، خير الدين السيد، إيناس الملوحي، ناصر سليمان، خضر حسين.

وفي دير الزور أسماء الناجحين قطاع «أ» برهان العبد الوهاب، معن عبود، محمد جاد الله، عبد السلام الدهموش، هدية عباس، محمد أمين الرجا، إبراهيم الداير، نجم سليمان.

بينما أسماء الناجحين فئة «ب» طه خليفة، سطام الدندل، محمود حسن، محمد قاسم المشعلي، حمادي الحساني، مهنا الناصر.

وفي محافظة الحسكة أسماء الناجحين فئة «أ» حماد سعود، عدنان سليمان، عبود الشواخ، حسن سلومي، نوري درة، ملول الحسن، ريم الساعي، علاء الدين الحمد، حمودة صباغ، في حين الناجحين فئة «ب» وهم خالد العطية، رياض طاوس، عبد حنان المحيمد، محمد فارس العبد الرحمن، حسن المسلط.

وفي محافظة الرقة أسماء الناجحين فئة «أ» مها العجيلي، موسى الإبراهيم، خالد درويش، خليل الكشة، في حين فئة «ب» وهم أحمد الدرويش، إسماعيل العبد الحجو، عبد الباسط العليوي، فيصل حجي عمر.

وفي محافظة درعا فئة «أ» وهم كمال العياش، نايف الحريري، جمال الزعبي، فواز الجوابرة، فاروق الحمادي في حين فئة «ب» وهم خالد العبود، فايزة العزبة، فواز الشرع، فيصل الخوري، رياض شتيوي.

وفي محافظة السويداء أسماء الناجحين فئة «أ» وهم موعد ناصر، عصام نعيم، عائدة عريج، نشأة الأطرش في حين أسماء الناجحين فئة «ب» نضال شريطي، نعيم المعذا نصر.

وفي محافظة القنيطرة أسماء الناجحين فئة «أ» وهم رفعت حسين، أيمن حروق، وليد أحمد الدرويش في حين فئة «ب» خالد خزعل، وجانسيت قازان.

وخلال رده على أسئلة الصحفيين أكد الشعار أن الإشراف على الانتخابات كان قضائياً بحتاً مشيراً إلى أنه تم تكليف قضاة النيابة العامة في المحافظات كافة للمؤازرة.

وأشار الشعار إلى أنه لم يتم تثبيت أي مخالفة في مراكز الانتخابية إلا تلك التي حدثت في محافظة حلب وتمت إعادة الانتخابات بناء على ذلك.

مشافي السويداء الخاصة من دون عناية مشددة

السويداء- عبير صيموعة

بعد أن تناولت «الوطن» العديد من الشكاوى حول أسعار المشافي الخاصة في السويداء وفقدان بعضها إلى قسم العناية المشددة الذي يدفعها إلى تحويل مرضى العناية المشددة إلى المشفى الوطني جاءت الجولة التي قامت بها الرقابة الداخلية في مديرية صحة السويداء ليتبين من خلال الجولة عدم وجود مدير فني في المشافي الخاصة إضافة إلى إجراء المشافي الخاصة لعمليات خارج نطاق اختصاصها (الديسك /الدوالي /عمليات للأطفال /تفتيت الحصى) وعدم وجود أقسام للعناية المشددة في مشافي (المزرعة /السلام) مع وجودها في مشفى العناية الخاص ولعل الملاحظة التي يجب أن تولى كثيراً من الاهتمام حصول المشافي على كميات كبيرة من مواد التخدير بما يتوازى مع العمليات الجراحية التي يتم إجراؤها في المشافي إضافة إلى عمل عدد من الممرضين والفنيين في المشافي الخاصة من دون الحصول على موافقة مديرية الصحة (الأشعة-قابلات).

لذلك تم التأكيد ضمن تقرير الرقابة الداخلية على عدد من النقاط أولها توجيه شعبة المخدرات لدى المديرية لتدقيق الصرفيات للمشافي الخاصة وموازنتها مع حجم العمليات التي يتم إجراؤها والتأكد من صرفها ضمن القوانين والأنظمة النافذة ومتابعة هذا الموضوع بشكل دقيق مع جميع المشافي الخاصة في المحافظة إضافة إلى فرض عقوبة الإنذار بحق العاملين لدى مديرية الصحة والذين يعملون دون موافقة رسمية والتأكيد على ممن يرغب منهم العمل خارج أوقات الدوام الرسمي ضمن المشافي الخاصة مع ضرورة مراعاة أحكام القانون والحصول على موافقات للعمل.

بدوره نقيب الأطباء في السويداء الدكتور كمال عامر أشار إلى أن النقابة وردها العديد من الشكاوى على أسعار المشافي الخاصة حيث قامت النقابة بدورها برفعها إلى مديرية الصحة لمتابعتها والتدقيق فيها علماً أن نقابة الأطباء تقوم بمتابعة واقع هذه المشافي ولا سيما فيما يخص الأسعار مضيفاً أن هناك فعلا ارتفاعاً غير منطقي بقيمة بعض الفواتير وهناك بعض الفواتير تأتي أسعارها ضمن الحدود المعقولة وأن مبرر هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع أسعار بعض المواد والمستلزمات الطبية اللازمة لهذه المشافي رغم أن بعض الأسعار لا تتناسب مع تصنيف واقع المشافي في المحافظة والذي يخضع لآلية وزارة الصحة من حيث التجهيزات وعدد الأسرة علماً أن الوزارة أعطت المشافي فرصة تحسين واقعها الخدمي ليتناسب مع درجة تصنيفها حتى نهاية العام الحالي وذلك بسبب الأحداث الجارية مع تأكيد أن أدوية الأطفال الإسعافية غير موجودة ضمن المشافي الخاصة.

هذا وجاء رد إدارة المشافي الخاصة في مديرية صحة السويداء مناقضاً تماماً لما أورده تقرير الرقابة الداخلية في مديرية الصحة في السويداء والذي جاء فيه أنه وبعد الرجوع إلى سجلاتنا في المديرية والمشافي الخاصة تبين أن أسعار المشافي الخاصة ضمن التسعيرة المقررة من وزارة الصحة وقد تم أخذ تعهد من مديري المشافي الخاصة بالالتزام بالتسعيرة المقررة وبالنسبة لأقسام العناية المشددة نحيطكم علما أنه يوجد أقسام عناية مشددة بكل المشافي الخاصة لحدوث أي طارئ أما بالنسبة للعمليات غير المرخصة مثل تفتيت الحصى فإن مشفى العناية الخاصة حاصل على ترخيص لمثل هذه العمليات وأمام ما تم طرحه من شكاوى والتناقض بين الردود سواء من مديرية الصحة أو نقابة الأطباء وصولا إلى تقرير الرقابة الداخلية يؤكد بالمطلق أن مشافي السويداء الخاصة ورغم ما تقدمه من خدمات طبية إلا أنها تفتقد بالمجمل إلى خصائص المشافي الخاصة والمفترض وجودها حسب تصنيف وزارة الصحة لإنشاء المشافي الخاصة والذي يستدعي بالضرورة متابعة أعمال تلك المشافي والحرص على تحقيقها لشروط ترخيصها.

٧١٪ من أسرة مشفى الأسد الطبي بحماة مشغولة

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد المدير العام للهيئة العامة لمجمع الأسد الطبي بحماة الدكتور عصام الجاجة، أنه تم خلال الربع الأول من العام الجاري تقديم ٣٩٣٠١ خدمة طبية لنحو ١٥٧٣١ مراجعاً ومراجعة من النساء والأطفال.

فقد تم قبول ٤٦٠٨ مرضى، وبلغت نسبة إشغال الأسرة ٧١٪.

وقال: تم إجراء ٢٢١ عملية جراحية متنوعة، منها ١٦١ نسائية و٣١ عملية عامة و١٧ بولية وبلغ عدد الولادات الطبيعية ٩٠٠ والقيصرية ٥٦١ والتنظير ٣٥.

كما تم إجراء ٢١٤ جلسة غسيل كلية و١٤٤٦ جلسة معالجة فيزيائية كما أجرى مخبر الهيئة ٨٧١٦٥ تحليلاً مخبرياً.

وأما الصور الشعاعية فبلغت ٤٨٤٤ والإيكو ٥٢٦٥ والطبقي المحوري ٨٨٧ كما تم إجراء ٤٠ تخطيط قلب، أما خدمات التلاسيميا فبلغت ١٧٠٠ خدمة.

وعلى صعيد التثقيف العلمي تم إجراء العديد من المحاضرات والندوات في أقسام النسائية والتوليد والحواضن والأطفال حول العديد من المواضيع الطبية منها سوء التغذية إضافة إلى حملات التبرع بالدم.

وأضاف الجاجة: إن الهيئة التي أُسِّسَت عام ٢٠٠٣ وتضم ٢٠٠ سرير وتشمل اختصاصات التوليد وأمراض النساء وجراحتها وأمراض الأطفال والعناية بالحواضن، والتي يتألف كادرها البشري من ٧٩ طبيباً اختصاصياً و٨٥ طبيباً مقيماً و٢٣١ عنصر تمريض، تعاني من توقف بعض الأجهزة عن العمل كجهاز الماموغرافي وبعض أجهزة الكلية والحواضن وصعوبة صيانتها وتأمين القطع البديلة لها، إضافة لنقص الكادر التمريضي والقبالة وصعوبة تأمين بعض الأدوية.

يا فرحة الزراعيين المتقاعدين بالتأمين ويا خيبة الآخرين!

درعا - الوطن

تتوالى حلقات مسلسل التفاوت في شمولية تغطية التأمين الصحي في درعا بين جهة وأخرى وكأن العاملين في بعض القطاعات والمتقاعدين منها أفضل من أقرانهم في قطاعات أخرى وهو ما يبعث على الامتعاض والشعور بعدم العدالة، والأمثلة جلية بوضوح على ذلك، فبعد أن تفرد العاملون في فرع اتصالات درعا من خلال عقد التأمين الصحي الموقع مع المؤسسة العامة السورية للتأمين بميزات تساوي ثلاثة أضعاف مثيلاتها لدى العاملين في جهات أخرى مثل التربية والصحة والموارد المائية والشؤون الاجتماعية والمصالح العقارية وغيرها، تم مؤخراً توقيع عقد بين نقابة المهندسين الزراعيين والسورية للتأمين من أجل أن تقوم شركة الامبا للخدمات الطبية التي افتتحت مكتبا جديداً لها مؤخراً في درعا بتخديم المهندسين الزراعيين المتقاعدين صحياً، وهو يعد أول عقد يشمل شريحة من المتقاعدين بالتأمين الصحي، وبالطبع الكل مع هذا الإجراء لكن على أن يشمل جميع المتقاعدين من مختلف الجهات العامة الأخرى الذين هم أيضاً بحاجة ماسة إلى التأمين الصحي من أجل تلقي العلاج الذي يتحتم على أغلبيتهم في سني عمرهم المتقدمة بعد أن كانوا أفنوا شبابهم في الخدمة الوظيفية ولا مقدرة لهم حالياً على تحمل أعباء العلاج في ظل ارتفاع تكاليفه إلى حد لا يحتمل قياساً إلى رواتبهم التقاعدية الزهيدة جداً، وما يدعم هذا المطلب المحق هو أن جميع المؤتمرات النقابية العمالية تناولت هذا الموضوع كأولوية ومنذ سنوات لكن من دون جدوى بتحقيقه وكأن الجهات المعنية تترك العامل لقدره بعد أن يتقاعد، والسؤال المطروح في هذا المجال: لماذا لا توضع أسس موحدة تنظم عملية التأمين الصحي لمختلف الجهات بحيث تحقق المساواة والعدالة بين جميع العاملين القائمين على رأس عملهم وأولئك الذين أحيلوا إلى التقاعد؟

تجدر الإشارة إلى أن خدمات التأمين الصحي في درعا تحسنت نسبياً في الفترة الأخيرة نتيجة حالة الهدوء والاستقرار في المناطق الآمنة، حيث تراجعت الشكوى إلى حد ما من الحالات التي كانت تحدث والمتمثلة في التهرب من تقديم الخدمة من الأطباء والصيادلة ودور الأشعة والمخابر والمشافي، لكن المشكلة الباقية تبرز في عدم توافر الدواء الذي يتم وصفه من الأطباء بشكل كامل واضطرار المريض لقبول بدائل يعرضها عليهم الصيدلي وهي قد لا تعطي النتائج المرجوة في علاج الحالات المرضية المشخصة.